جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية

www.mof.gov.eg

البيـــان التمهـيدي

ما قبـل المـوازنـة

للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥

(الإصدار التاسع)

ابريل ٢٠٢٤

تقديم

أولاً: –ما هو الجديد بمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥

أ. الرؤية لمشروع موازنة ٢٥/٢٤
ب. الأسس والأطر والاهداف الحاكمة لمشروع موازنة ٢٥/٢٤

ثانياً: الأهداف الكمية والافتراضات الرئيسية لمستهدف عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥

أ. أداء الاقتصاد العالمي والإقليمي
ب. أهم الافتراضات الاقتصادية والتوقعات المستقبلية
ج. تحليل الإفتراضات لمستهدف عام ٢٥/٢٤

ثالثاً: القطاع المالي

ا. مردود الإصلاحات المالية منذ تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي
ب. ملخص الأداء المالى لمشروع موازنة العام المالى ٢٥/٢٤
ج. ما هو الجديد في مشروع موازنة العام المالى ٢٥/٢٤
i. ما الذي يقدمه مشروع موازنة ٢٥/٢٤ للمواطن (الحماية الاجتماعية)؟

رابعاً: أهم توجهات السياسة المالية في مشروع موازنة ٢٥/٢٤

٢. من اهم الإصلاحات على جانب المصروفات العامة لرفع كفاءة الإنفاق للعام المالي ٢٥/٢٤
i. أهم السياسات الإصلاحية على جانب الإنفاق العام
ii. أهم أولويات إصلاحات الإنفاق العام
٣. من أهم الإصلاحات على جانب الإيرادات لتعظيم موارد الدولة للعام المالي ٢٥/٢٤
i. أهم السياسات الإصلاحية على جانب الإيرادات
ii. أهم أولويات إصلاحات الإيرادات

خامساً: دين أجهزة الموازنة العامة لمشروع موازنة العام المالى ٢٥/٢٤

- الدين المحلى والخارجي مشروع موازنة العام المالى ٢٥/٢٤ وتحليل المكونات الرئيسية له
- تحليل المكونات الرئيسية لمدفوعات الفوائد مشروع موازنة العام المالى ٢٥/٢٤
- العجز المالى الكلي مشروع موازنة العام المالى ٢٥/٢٤

تقديم

هذا هو الإصدار التاسع من البيان المالي التمهيدي ما قبل الموازنة، والذي يتم نشره في مرحلة تسبق الإعداد النهائي للبيان المالي لمشروع الموازنة العامة للدولة قبل إحالته للمناقشة في البرلمان. ويستعرض هذا التقرير رؤية وزارة المالية لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤. وينص الدستور على أن يتم عرض مشروع الخطة والموازنة العامة للدولة على مجلس النواب قبل ٩٠ يومًا على الأقل من بدء السنة المالية وذلك تمهيدًا لإصدار الموازنة النهائية بقانون بعد إدخال التعديلات التي قد تنشأ نتيجة المناقشات بنهاية شهر يونيو من كل عام. ويهدف هذا التقرير بالأساس إلى إطلاع المواطن وإشراكه في رؤية الحكومة المصرية ومد جسور التواصل المجتمعي الدائم معه لمطالعته على أحدث توجهات السياسة المالية العامة للدولة المزمع تنفيذها بموازنة العام المالي القادم.

مما لا شك فيه، إن الأزمات الاقتصادية العالمية المتلاحقة إمتدت لتصل أثارها إلى العديد من دول العالم ومن بينها مصر، حيث أحدثت الحرب إضطرابات فى سلاسل الإمداد وبالتالى إرتفاعات كبيرة في الأسعار عالمياً خاصة أسعار السلع الأساسية والغذائية مما أدي إلى إنخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي، والإقتصاد المصري على حد سواء.

وبالرغم من الصعوبات والتحديات العالمية، تمكنت الموازنة العامة للدولة الإستمرار في تحقيق فائض أولى بلغ ١,٦% من الناتج المحلى الاجمالى خلال العام المالى٢٣/٢٢ للسنة السادسة على التوالي مقارنة بتحقيق فوائض أولية تتراوح بين ١,٣% و ١,٨% من الناتج المحلي الإجمالي بين الأعوام المالية ٢٠١٨/ ٢٠١٩ و٢٠٢١/ ٢٠٢٢ بالرغم من زيادة الإنفاق على قطاعات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وتخصيص حزم تحفيزية لمواجهة الأزمات المستمرة، بالإضافة إلى خفض دين أجهزة الموازنة من ١٠٢,٨% من الناتج المحلى الإجمالي إلى ٩٥,٧% في عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ ويعود ذلك إلى الاستجابة المتوازنة والسريعة للحكومة المصرية تجاه الأزمات العالمية المتتالية بالإضافة إلى إدارة مالية تحافظ على مساندة القطاعات والفئات الأكثر تأثراً بتلك الازمات مع الاستمرار في التعامل المرن للحفاظ على المستهدفات المالية.

وفى هذا الإطار، ستبنى موازنة العام المالى ٢٠٢٥/٢٠٢٤ على الدعائم القوية للمرحلة الإصلاحية السابقة بالتزامن مع تطبيق المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الإقتصادى والذى سيركز علي أ) زيادة تنافسية الاقتصاد المصري ب) وتحسين بيئة الأعمال ج) ودفع معدلات الإنتاجية والتصدير السلعي والخدمي، د) وضمان دور أكبر للقطاع الخاص لقيادة قاطرة النمو بزيادة استثمارات القطاع الخاص الى ٥٠% من الاستثمارات الكلية، وتنفيذاً لوثيقة سياسة ملكية الدولة التى تفتح آفاقًا جديدة لجذب استثمارات أجنبية مباشرة، والسعى نحو تعزيز الحياد التنافسي، والتحول نحو تحفيز الاقتصاد الاخضر والميكنة مع التركيز على تنمية المواطن المصري وتحسين معيشته بما يكفل توفير حياه كريمة لائقة للمواطنين. وتستهدف السياسة المالية بمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٥/٢٠٢٤ تحقيق فائض أولى يصل إلى ٣,٥% من الناتج المحلى الإجمالي، ووضع العجز الكلى على مسار تنازلى قدره ٦% على المدي المتوسط، ووضع دين أجهزة الموازنة العامة في مسار نزولى ينخفض إلى نحو ٨٠% من الناتج المحلى بحلول يونيو ٢٠٢٧. ويُعزي ذلك العمل على السيطرة على معدلات نمو المصروفات العامة وتعبئة الإيرادات الضريبية والغير ضريبية بالإضافة الي حصيلة التخارج من الأصول المملوكة للدولة.

وفيما يلي، سيتناول التقرير بالتفصيل أهم الافتراضات الكمية والرئيسية لمشروع موازنة العام المالي ٢٥/٢٤، ويعطي نبذة عن الوضع الحالي بالاقتصاد العالمي والإقليمي، كما سيعرض أحدث توجهات السياسة المالية في مشروع الموازنة وما يتضمنه من أولويات الإنفاق العام وتعظيم موارد الدولة لزيادة الدخل المحلي. وفي سياق متصل، تسعى وزارة المالية أن يكون هذا التقرير أساسًا لتبادل الآراء حول السياسات التي تتبناها الحكومة بموازنة العام القادم؛ حيث تأخذ الوزارة بعين الاعتبار كافة الآراء التي تتلقاها في هذا الإطار وذلك من خلال الموقع الإلكتروني التفاعلي www.budget.gov.eg.

أولاً: الرؤية – مشروع موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥: "فرص النماء من وسط التحديات للتحول إلى إقتصاد أكثر تنافسية يضع مصر في مصاف الدول المتقدمة"

ستركز موازنة عام ٢٥/٢٤ على محركات نجاح الإدارة المالية الرشيدة والتي تعزز ثقة المستثمرين والمستهلكين، وتمكن القطاع الخاص لقيادة قاطرة النمو من خلال المعاملة بالمثل والعدالة والشفافية الضريبية وإستيداء حقوق الخزانة العامة مما يمهد لرحابة أكبر في تحقيق الاستدامة المالية والنهوض بالاقتصاد الوطني ليكون أكثر تنافسية ويضع مصر في مصاف الدول المتقدمة

الأهداف الرئيسية لبرنامج عمل الحكومة ٢٠٢٣/٢٠٢٤-٢٠٢٩/٢٠٣٠

١. تحقيق معدل نمو مرتفع ومســـتدام مدعوم من القطاع الخاص وما يتطلبه من رفع معدلات الاســـتثمارات الخاصة.
٢. خفض معدلات البطالة بشـــكل تدريجي في المدى المتوسط من خلال توسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المصري، وتوفير ما يقرب من مليون فرصة عمل سنوياً في مختلف القطاعات الاقتصادية.
٣. تحقيق تكافؤ الفرص أمام المواطنين وتخفيض معدلات الفقر.
٤. التوســع في اســتخدام التكنولوجيا النظيفة، وخاصــة مشــروعات إعادة تدوير المخلفات وذلك في إطار مفهوم الاقتصاد الأخضر والمشروعات صديقة البيئة.

الأهداف الإستراتيجية لبرنامج عمل الحكومة 2024/2023 2030/2029

الأهداف الإستراتيجية
الهدف الإستراتيجى الأول: حماية الأمن القومى وسياسة مصر الخارجية
الهدف الإستراتيجى الثانى: بناء المواطن المصري
الهدف الإستراتيجى الثالث: التنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الأداء الحكومي والتحول الرقمي
الهدف الإستراتيجى الرابع: النهوض بمستويات التشغيل
الهدف الإستراتيجى الخامس: تحسين مستوى معيشة الشعب المصرى
خمسة أهداف إستراتيجية

تحقيق اهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة "SDGs"بالربط مع "رؤية مصر ٢٠٣٠ "

- أن تكون مصر بحلول عام ٢٠٣٠ ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة والعدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة،
- وان تكون مصر- واحدة من أفضل الدول من حيث مؤشرات التنمية الاقتصادية، ومكافحة الفساد والتنمية البشرية، وتنافسية الأسواق، وجودة الحياة.
- ربط مؤشرات رؤية مصر ٢٠٣٠ بتنفيذ برامج فعالة وتحقق الاســـتدامة البيئية والحماية الاجتماعية والتحول للاقتصاد الأخضر.

كما يستهدف على وجه الخصوص مشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥:

- ضـمان إسـتدامة مؤشرات المالية العامة، واطالة عمر الدين لخفض اجمالى الاحتياجات التمويلية لأجهزة الموازنة.
- تبنى سياسات للحماية الاجتماعية تستهدف الفئات الاولى بالرعاية والعمل على رفع كفاءة الانفاق العام، واشراك الشباب والمرأة في فرص التنمية مما يساهم فى تحسين معيشة المواطن المصرى.
- اسـتكمال جهود تطبيق الميكنة الرقمية بالتزامن مع الانتقال إلى العاصمة الادارية الجديدة مثل ما تم بمنظومة ميكنة الأجور ومنظومة الفاتورة الالكترونية ومنظومة الشحن المسبق.
- دفع جهود التنمية البشرية مع التركيز على مساندة ودعم خطط تطوير وتحسـين الخدمات بقطاعى الصـحة والتعليم.
- اعطاء اولوية لتقديم المساندة قدر المستطاع للقطاعات الانتاجية خاصة الانشطة الصناعية والتصديرية.

٢,٦٢٥ مليار جنيه نمو اجمالي الإيرادات العامة بنحو ٣٦%	**٢,٠٢٢ مليار جنيه** نمو الإيرادات الضريبية بنحو ٣٠%
٣,٨٧٠ مليار جنيه نمو اجمالي المصروفات العامة بنحو ٢٩%	**٦٠٠ مليار جنيه** نمو الإيرادات غير الضريبية بنحو ٦٠%

❖ الاتجاه نحو تعظيم موارد الدولة من خلال:

- إجراء العديد من الإصلاحات التي تهدف إلى زيادة الحصيلة الضريبية وغير الضريبية.
- تحسين كفاءة التحصيل وزيادة العدالة الضريبية.
- تعزيز الحياد التنافسي من خلال تقليص الإعفاءات الضريبية والجمركية وإدارة الأصول والمخاطر.
- تبسيط إجراءات التجارة والاستثمار لتحقيق العدالة والشفافية والتنافسية والعمل على استكمال جهود ميكنة التعاملات الضريبية بما يساهم في الاستغلال الأمثل للموارد.

العمل على ضبط أوضاع المالية العامة وتوفير الحيز المالي في ظل الضغوط التضخمية من خلال السيطرة على معدلات نمو المصروفات العامة وتعبئة الإيرادات الضريبية والغير ضريبية بالإضافة الي حصيلة التخارج وبيع الاصول.

❖ الارتقاء بالجهاز الإداري للدولة المصرية ليواكب التطور الاقتصادي والتكنولوجي، مع المضي قدمًا نحو تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs).

خفض نسبة دين أجهزة الموازنة إلى ٨٠% من الناتج المحلى في يونيو ٢٠٢٧

تحقيق فائض أولي قدره ٣,٥% من الناتج المحلى في ٢٠٢٤/٢٠٢٥

أ. الأسس والأطر والاهداف الحاكمة لمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥

١. الاستمرار في دفع جهود الحماية الاجتماعية وتحقيق تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين والاستجابة لمتطلبات النمو والتنمية لكافة قطاعات المجتمع وفئاته ومناطقه الجغرافية.

٢. الاستمرار فى دعم ومساندة القطاعات الانتاجية خاصة الصناعة والزراعة والمعلومات.

٣. الاستمرار فى سياسة التسعير السليم للسلع والخدمات

٤. التوسع فى اعداد ومتابعة الموازنة على أساس موازنة البرامج والأداء والموازنة المستجيبة للنوع من خلال تنفيذ برامج دعم وتمكين الشباب والمرأة بما يساعد على تحقيق الاستراتيجيات الوطنية مثل الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠، والاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان ٢٠٢١ - ٢٠٢٦

٥. استمرار تعظيم العائد من أصول الدولة والتقدم فى برامج اعادة هيكلة الأصول المالية للدولة.

٦. رفع كفاءة واعادة ترتيب أولويات الانفاق العام لصالح الفئات المهمشة والأقل دخلاً.

أهم المحاور	أهم المجالات
استقرار المؤشرات الاقتصادية	• استقرار الأسعار المحلية عند معدلات منخفضة والحفاظ على رصيد كافي من الاحتياطات الدولية • عودة تراجع مسار الدين للناتج المحلى واستمرار تحقيق فائض أولى
النمو والتشغيل	• معدل نمو مرتفع ومستدام ومتوازن مع خلق فرص عمل لائقة • تراجع معدلات البطالة مع تزايد نسبة المشاركة في قوة العمل • تزايد نسبة مساهمة القطاع الخاص في حجم الناتج المحلى وحجم الاستثمارات
الإصلاح الهيكلي	• رفع تنافسية الاقتصادي المصرى مع استهداف تحقيق زيادة سنوية قوية ومستدامة في حصيلة الصادرات غير البترولية تفوق معدل نمو الواردات غير البترولية • تزايد مساهمة قطاعات الصناعة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات • إجراءات تضمن الحوكمة والشفافية والمنافسة العادلة

ثانياً: الأهداف الكمية والافتراضات الرئيسية

أ. أداء الاقتصاد العالمي والإقليمي

البيان	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
الاقتصاد العالمي			
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٣,١	٣,١	٣,٢
الدول المتقدمة			
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	١,٦	١,٥	١,٨
منطقة اليورو			
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٠,٥	٠,٩	١,٧
الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية			
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٤,١	٤,١	٤,٢
آسيا النامية والناشئة			
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٥,٤	٥,٢	٤,٨
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى			
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٢,٠	٢,٩	٤,٢
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٣,٣	٣,٨	٤,١
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)			

المصدر: صندوق النقد الدولي، بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يناير ٢٠٢٤

Activate Windows

تبلغ تقديرات معدل نمو الاقتصاد العالمي نحو ٣,١% لعام ٢٠٢٤ (وفقاً لـ"تقرير آفاق النمو العالمي، عدد يناير ٢٠٢٤")، وهي أكبر بنحو ٠,٢ نقطة مئوية عن توقعات عدد شهر أكتوبر ٢٠٢٣، حيث يعبر هذا الإرتفاع عن إنتهاء مرحلة "الهبوط الهادىء" Soft Landing، وهي مرحلة إنخفاض النمو الاقتصادي متأثراً بالسياسات النقدية التقشفية، ولكنه مازال أقل من ٣,٨% المتوسط التاريخى للفترة (من عام ٢٠٠٠ الى عام ٢٠١٩). حيث جاء الإرتفاع في النمو العالمي في عام ٢٠٢٤ في الأساس فى ضوء ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٣ نتيجة إنتعاش كل من الطلب المحلى والإنتاجية في معظم الدول الكبرى كما يلى؛

أ) على جانب الطلب، جاء الإرتفاع مدفوعاً بتعافى الإنفاق الحكومي والإنفاق الخاص بالرغم من السياسات النقدية التقشفية في ضوء تزايد ثقة المستهلكين.

ب) على جانب العرض، فقد ساهم في تحسن الإنتاجية العالمية ارتفاع كل من قوة العمل وأعداد المشتغلين وتحسن سلاسل الإنتاج وإنخفاض أسعار الطاقة والسلع بالرغم من الصراعات الجيوسياسية الأخيرة.

وبالنسبة للعام القادم ٢٠٢٥، بالرغم من توقع صندوق النقد الدولى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي العالمي من ٣,١% في ٢٠٢٤ إلى ٣,٢% في ٢٠٢٥، لكنه من المتوقع تراجع معدلات النمو الاقتصادي لدولة الولايات المتحدة الامريكية إلى ١,٧% في عام ٢٠٢٥، مقابل ٢,١% في عام ٢٠٢٤ مدفوعاً بالسياسات النقدية التقشفية، وأن ينخفض إيضاً لدولة الصين إلى

٤,١%، مقابل ٤,٦% في ضوء توقع ضعف الإستثمار والإستهلاك، في حين توقع ارتفاع معدل النمو الاقتصادي لمجموعة دول الإتحاد الأوروبي إلى ١,٧% في عام ٢٠٢٥، مقابل ٠,٩% في عام ٢٠٢٤ في ضوء توقع تلاشي أثر ارتفاع أسعار الطاقة خلال الأعوام السابقة. كما تعد دولتى الهند والبرازيل من الدول الرئيسية الدافعة لمعدلات النمو الاقتصادي في عام ٢٠٢٥ في ضوء تحسن الإنتاجية بتلك الدول.

وقد نجحت السياسات النقدية التقيدية في خفض معدلات التضخم العام العالمية (فيما عدا دولة الأرجنتين) لتصل ٤,٩% في ٢٠٢٤، وهو إنخفاض بمقدار ٠,٤% عن إصدار شهر أكتوبر ٢٠٢٣، وكذلك الحال بالنسبة لمعدلات التضخم الأساسي والتي تستبعد الطعام والشراب. كما ساهم في ذلك الخفض تحسن توقعات المستهلكين والمستثمرين لتنبؤات الضغوط التضخمية المستقبلية مستندين على السياسات النقدية التقشفية المطبقة، ومما أدي أيضاً إلى تحسن سوق العمل وتراجع المطالبات برفع الأجور، وإنخفاض أسعار الطاقة.

وتمثل أهم المخاطر المحيطة بالإقتصاد العالمى حالياً في عدة نقاط، ومنها، سيؤثر توقع إرجاء تطبيق السياسات المالية التقشفية في العديد من الدول- بالتزامن مع دعوات زيادة الإنفاق المالى خلال فترات الانتخابات الرئاسية التي ستشهدها العديد من دول العالم خلال عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥- إلى تزايد الضغوط التضخمية ولكنها ستؤدي في الوقت ذاته إلى تزايد معدلات الإنتاجية. كما يمكن أن تؤدي الظروف الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط إلى تزايد تكلفة نقل البضائع بين دول قارتي آسيا وأوروبا نتيجة للتوترات الحالية في البحر الأحمر. ومن المخاطر الأخرى نتيجة لإستمرار السياسات النقدية التقشفية ستؤدي إلي مزيد من الضغوط التضخمية وتزايد تكلفة التمويل والاعباء المالية على موازنات الدول ورفع تكلفة الإنتاج وما لها من أثر أيضاً على خفض ربحية قطاع الأعمال.

بينما توضح تقديرات النمو الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى لعام ٢٠٢٤ انخفاض معدل النمو الاقتصادي بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية لتصل إلى ٢,٩% في عام ٢٠٢٤ (تقديرات "تقرير آفاق النمو العالمي، عدد يناير ٢٠٢٤") مقابل تقديرات سابقة لنفس العام بلغت ٣,٤% (تقديرات "آفاق النمو العالمي، عدد أكتوبر ٢٠٢٣"). ويرجع ذلك الخفض في الأساس إلى عدة عوامل، ومن أهمها ما يلي:

١. حرب أسرائيل علي غزه؛ حيث انخفض معدل النمو في الضفة الغربية لعام ٢٠٢٤ بمقدار ٩ نقطة مئوية عن تقديرات تقرير أفاق النمو لشهر أكتوبر،
٢. انخفاض انتاج النفط في الدول المصدرة للبترول، والسياسات المالية والنقدية التقشفية المطبقة من قبل الشرق الأوسط أدت إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي.

وتمثل أهم المخاطر التي تواجه منطقة الشرق الأوسط في التخوف من تأثير التوترات في البحر الأحمر حيث تتمثل في زيادة تكلفة الشحن والتجارة والتأثيرات السلبية على قطاع السياحة، بالإضافة إلى المخاطر المحيطة باستمرار الضغوط التضخمية وإرتفاع تكلفة الإنتاج وتزايد الأعباء المالية وتفاقم المديونيات متأثراً بإستمرار السياسات النقدية التقشفية لكبح جماح التضخم. ويوضح تقرير "آفاق النمو العالمي" عدد من النصائح العامة خلال الفترة المقبلة وتشمل: ضرورة التحول إلى السياسة المالية المستهدفة لفئات

بعينها من خلال المساعدات النقدية لمواجهة الإرتفاعات في الأسعار لتعزيز مستوي معيشة المواطنين وبيئة الاعمال بدلاً من المساندات المالية واسعة النطاق التي قد تؤدي إلى تزايد الضغوط التضخمية، وأن تتجه جميع دول العالم إلى زيادة التعاون الدولى في مجالات التبادل التجاري والتعاون المناخي الذى يؤدي إلى النمو الإقتصادي المستدام، والعمل على تعزيز ودفع دور القطاع الخاص ليقود قاطرة النمو والنشاط الاقتصادي.

ب.أهم الافتراضات الاقتصادية بمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥

مليون جنية

	2021\2020 ختامي	2022\2021 ختامي	2023\2022 ختامي	2024\2023 موازنة	2025\2024 موازنة مبدئية
الناتج المحلي الاسمي	6,923,001	7,940,682	10,100,000	11,843,000	17,100,000
النمو الحقيقي %	3.3%	6.6%	3.8%	4.1%	4.0%
المكمش (معدل التضخم)	6.7%	8.1%	23.4%	16.0%	18.1%
متوسط سعر الفائدة علي الأذون والسندات الحكومية (%)	14	14.3	19	18.5	25
متوسط سعر برميل البرنت (دولار\ برميل)	61	91	87	80	82
متوسط سعر القمح الأمريكي (دولار)	193.9	345	424	340	280

الناتج المحلى الإجمالى

تم إفتراض تحقيق معدل نمو للناتج المحلى الإجمالى بنحو ٤% بمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مدعوماً بتعافى النشاط الإقتصادى مع تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الإقتصادى والذي يهدف إلى تعزيز دور القطاع الخاص والتصنيع المحلى والتصدير السلعى والخدمي من خلال العديد من الإجراءات الإصلاحية مثل إصدار سياسة ملكية الدولة وصندوق مصر السيادي وتعزيز الحياد التنافسي وتخارج الدولة من العديد من القطاعات غير الإستراتيجية وتعميق التصنيع المحلى.

معدل التضخم

من المقدر أن يبلغ متوسط معدل التضخم السنوي العام لأسعار المستهلكين نحو ١٨,١% خلال مشروع موازنة العام المالى ٢٤/٢٥، مما يعكس تلاشي أثر إرتفاعات الأسعار العالمية خلال الفترة الأخيرة والتي جاءت نتيجة إرتفاع أسعار الغذاء والوقود، والمواد الوسيطة، وإضطرابات سلاسل الإمداد الناجمة عن الحرب بأوروبا.

أسعار الفائدة

بلغت تقديرات متوسط سعر الفائدة على أذون الخزانة والسندات الحكومية نحو ٢٥% بمشروع موازنة العام المالى ٢٤/٢٥، مما يمكن تفسيره في الأساس في ضوء عدة أسباب ومنها التحوط نحو المتغيرات العالمية من تحول عدد من الاقتصادات الكبرى إلى تطبيق السياسة النقدية التقيدية للتصدي للإرتفاع العالمى في الأسعار. كما يعكس ذلك الإرتفاع أيضاً زيادة تكلفة الإقتراض تماشياً مع زيادة الأعباء المالية الناجمة عن الحزم الإصلاحية للتصدي للأثار السلبية من المتغيرات العالمية على الاقتصاد المصري.

ثالثاً: القطاع المالي

أ. مردود الإصلاحات المالية منذ تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي

تبنت الحكومة برنامجاً وطنيا منذ العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ نجح في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وتحقيق استدامة مالية ودفع عجلة النمو الاقتصادي وخفض معدلات التضخم والعجز في الموازنة العامة للدولة وخفض الدين العام واكتساب الاقتصاد المصري مرونة كافية لتخطي الأزمات العالمية المتلاحقة الصحية والاقتصادية والسياسية بدء من جائحة كورونا خلال العامين الماليين ٢٠٢٠/٢٠١٩ و٢٠٢١/٢٠٢٠ والاضطراب الذي حدث في سلاسل الإمداد أثناء وبعد فترة الوباء والتعامل مع التداعيات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية الحالية الناتجة عن الحرب بأوروبا والتي تسببت في ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود وإرتفاع تكلفة التمويل بالإضافة إلى حالة عدم اليقين السائدة في أسواق المال العالمية ولدى المستثمرين، الأمر الذي أدى إلى خروج الاستثمارات الأجنبية بشكل كبير خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١.

وتمكنت مصر أيضاً من تحقيق فائض أولى يقدر بنحو ١,٦٣% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ للسنة السادسة على التوالي بعد تحقيق فوائض أولية تتراوح بين ١,٣% و ١,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي بين الأعوام المالية ٢٠١٨/ ٢٠١٩ و٢٠٢١/ ٢٠٢٢ بالرغم من زيادة الانفاق على قطاعي الصحة والتعليم وتخصيص حزم مالية تحفيزية لمواجهة الازمات المستمرة، هذا بالإضافة إلى خفض دين أجهزة الموازنة العامة من ١٠٢,٨٪ من الناتج المحلي في العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ الى ٩٥,٧% من الناتج المحلي في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ أي ضبط مالي بنحو ٧,١% من الناتج على مدار ستة أعوام بما فيها عامي إنتشار الوباء والتي انخفضت الإيرادات فيها بأكثر من ٤٠٠ مليار جنيه عن المقدر وزادت فيها النفقات، وكذلك تم الوفاء بكافة إحتياجات الدولة وخاصة قطاع الصحة والقطاعات الأكثر تأثراً في الاقتصاد القومي ومنها قطاع السياحة والطيران المدني والصناعة والفئات الأولى بالرعاية مثل العمالة غير المنتظمة والزيادة الضخمة في الاستثمارات وهو ما أدى إلى زيادة الانفاق بصورة كبيرة جداً.

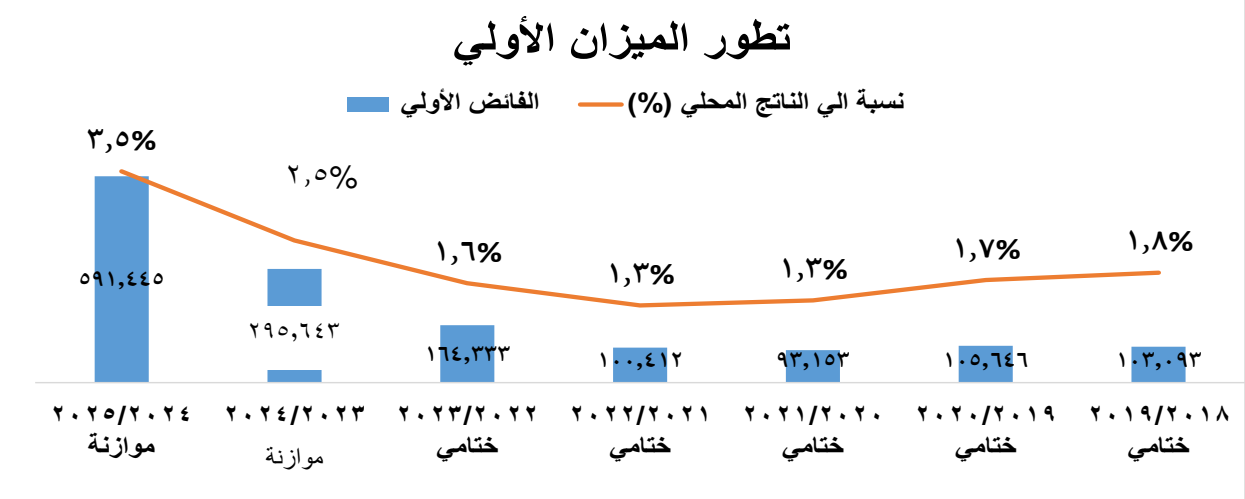

ب. أهم ملامح مشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥

إجمالي الإيرادات العامة

مليون جنية

	2021\2020 ختامي	2022\2021 ختامي	2023\2022 ختامي	2024\2023 موازنة	2025\2024 موازنة مبدئية
إجمالي الإيرادات العامة	1,108,625	1,347,178	1,564,115	2,142,110	2,625,168
الإيرادات الضريبية	833,993	991,403	1,258,582	1,529,991	2,021,991

إجمالي المصروفات العامة

مليون جنية

	2021\2020 ختامي	2022\2021 ختامي	2023\2022 ختامي	2024\2023 موازنة	2025\2024 موازنة مبدئية
إجمالي المصروفات	1,578,774	1,831,022	2,184,790	2,990,924	3,870,168
الأجور وتعويضات العاملين	318,806	358,735	412,464	470,000	575,000
شراء السلع والخدمات	81,462	99,580	127,778	139,381	166,705
الفوائد	565,497	584,826	774,236	1,120,086	1,834,468
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	263,886	343,405	454,101	529,685	635,943
المصروفات الأخرى	99,751	114,746	127,060	145,083	162,238
شراء أصول غير مالية (الاستثمارات)	249,372	329,730	289,152	586,690	495,815

العجز الكلي والفائض الأولي

مليون جنيه

	2021/2020 ختامي	2022/2021 ختامي	2023/2022 ختامي	2024/2023 موازنة	2025/2024 موازنة مبدئية
العجز الكلي	472,345	484,414	609,903	824,439	1,243,022
نسبة الي الناتج المحلي (%)	6.82%	6.10%	6.04%	6.96%	7.27%
الفائض الأولي	93,153	100,412	164,333	295,646	591,445
نسبة الي الناتج المحلي (%)	1.3%	1.3%	1.6%	2.5%	3.5%

من المقدر وفقاً لمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥ تحقيق فائض أولى قدره ٣,٥% من الناتج المحلى الإجمالى، وعجز كلي يصل إلي ٧,٢٧% من الناتج المحلي الإجمالى، وخفض دين أجهزة الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلى إلى نحو ٨٠% بحلول نهاية يونيو ٢٠٢٧ من خلال إصلاحات لتعظيم موارد الدولة وتحسين كفاءة الإنفاق العام.

حيث سيؤدى الخفض التدريجي في معدلات الدين إلى **تحقيق تحسن في استدامة المالية العامة وزيادة قدرتها على التعامل مع التغيرات والتحديات التي قد يتعرض لها الاقتصاد المحلى والعالمي في المستقبل، كما سيسهم انخفاض الدين في زيادة تنافسية الاقتصاد المصري عن طريق المساهمة في خلق مناخ يساعد على خفض معدلات التضخم وأسعار الفائدة، ويدعم زيادة استثمارات القطاع الخاص ويخلق فرص عمل حقيقية ومستدامة للداخلين الجدد في السوق، هذا بالإضافة إلى إعادة هيكلة الدين العام لصالح الآجال المتوسطة وطويلة الأجل وخفض تكلفة الاقتراض وتقليل مخاطر إعادة التمويل مما سيؤدى إلى خفض كبير في الإنفاق على مدفوعات الفوائد.**

ج. ما هو الجديد في مشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥

ما الذي يقدمه مشروع موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥ للمواطن؟

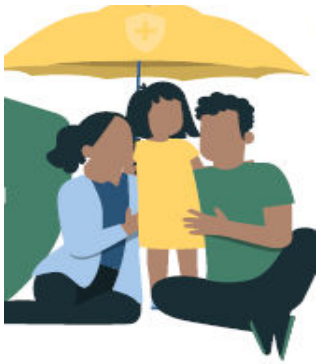

تنفيذ أكبر حزمة حماية اجتماعية عاجلة، بقيمة ٢٤٠ مليار جنيه، اعتباراً من مارس ٢٠٢٤ وتتضمن ما يلى:

- رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة ٥٠%، ليصل إلى ٦ آلاف جنيه شهرياً.
- زيادة أجور العاملين بالدولة والهيئات الاقتصادية، بحد أدنى يتراوح بين ١٠٠٠ إلى ١٢٠٠ جنيه شهرياً بحسب الدرجة الوظيفية.
- علاوات دورية للمخاطبين بقانون الخدمة المدنية بنسبة ١٠% من الأجر و١٥% من الأجر الأساسي لغير المخاطبين وبحد أدني ١٥٠ جنيهاً وبتكلفة ١١ مليار جنيه.
- إقرار حافز إضافى يبدأ من ٥٠٠ جنيه للدرجة السادسة ويزيد بقيمة ٥٠ جنيهاً لكل درجة ليصل إلى ٩٠٠ جنيه للدرجة الممتازة بتكلفة ٣٧,٥ مليار جنيه.
- تخصيص ١٥ مليار جنيه زيادات إضافية للأطباء والتمريض والمعلمين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، منها ٨,١ مليار جنيه لإقرار زيادة إضافية في أجور المعلمين بالتعليم قبل الجامعى، و١,٦ مليار جنيه زيادات إضافية في أجور أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات والمعاهد والمراكز البحثية، و٤,٥ مليار جنيه زيادات إضافية لأجور أعضاء المهن الطبية وهيئة التمريض.
- تخصيص ٦ مليارات جنيه لتعيين ١٢٠ ألفاً من أعضاء المهن الطبية والمعلمين والعاملين بالجهات الإدارية الأخرى.
- إقرار ١٥% زيادة فى المعاشات لـ١٣ مليون مواطن، بتكلفة إجمالية ٧٤ مليار جنيه.
- إقرار ١٥% زيادة فى معاشات "تكافل وكرامة" بتكلفة ٥,٥ مليار جنيه، لتصبح الزيادة خلال عام ٥٥% من قيمة المعاش، على أن يتم تخصيص ٤١ مليار جنيه لمعاشات تكافل وكرامة في موازنة عام ٢٥/٢٤.
- رفع حد الإعفاء الضريبي لكافة العاملين بالدولة بالحكومة والقطاعين العام والخاص بنسبة ٣٣%، من ٤٥ ألف جنيه إلى ٦٠ ألف جنيه.

أهم مخصصات الإنفاق الإجتماعى بمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٥/٢٠٢٤

٥٧٥ مليار جنيه

الأجور وتعويضات العاملين

معدلات نمو الباب الأول (الأجور وتعويضات العاملين) تعد من أهم ملامح موازنة العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤، حيث تستهدف الحكومة تخفيف أثر الإصلاحات المالية والاقتصادية على المواطنين، وفي ضوء توجيهات القيادة السياسية فقد تم استهداف بعض الاجراءات لتحسين منظومة الأجور والمعاشات لحماية الفئات الأكثر ضعفا من السكان في ظل الضغوط التضخمية.

٦٣٦ مليار جنيه

الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

ومن أولويات وزارة المالية رفع كفاءة وإعادة ترتيب أولويات الانفاق العام لصالح الفئات والمناطق المهمشة والأقل دخلاً، وذلك من خلال إتباع سياسات توزيعية أكثر ومراعاة البعد الاجتماعي.

١٣٤ مليار جنيه

دعم السلع التموينية

٢١٥ مليار جنيه

مساهمة صناديق المعاشات

رابعاً: أهم توجهات السياسة المالية في مشروع موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥

أ. المحاور الرئيسية لسياسات إصلاح الإنفاق العام بموازنة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥

جاءت موازنة العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ لتوائم ما بين العمل على تحقيق الاستدامة المالية لوضع عجز الموازنة العامة للدولة والمديونية الحكومية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في مسار نزولي، وتحقيق فوائض أولية، وتوفير الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي، وعلى التوجه من ناحية أخري لتحقيق متطلبات النمو الاقتصادي.

وسيظل دائما الاهتمام ببناء المواطن المصري والذي يعتبر أحد الروافد الإصلاحية الهامة التي تتبناها الدولة المصرية، وتحقيقاً لذلك تركز موازنة عام ٢٤/٢٥ على الإنفاق المخصص للحماية الاجتماعية وقطاعات التعليم والصحة والتنمية البشرية، والتركيز على إحداث التنمية الريفية من خلال مبادرة حياة كريمة، وتنفيذ منظومة التأمين الصحي الشامل، إلى جانب إجراء توسعات في زيادة الرقعة الزراعية والإنتاجية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي للمواطنين.

أهم أولويات إصلاحات الإنفاق العام لموازنة ٢٤/٢٥

من المتوقع أن تصل إجمالي المصروفات بمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٣،٨٧٠ مليار جنيه بمعدل نمو ٢٩%.

- استحداث إدارة أكثر تحوطا للسياسات المالية للتخفيف من حدة الصدمات الداخلية والخارجية الناتجة عن الأزمات الاقتصادية العالمية.
- زيادة كفاءة وفاعلية ترشيد الإنفاق العام وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق لصالح التنمية الاقتصادية والطاقة النظيفة وبناء المواطن المصري
- تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي بما يُحقق أكبر قدر من الحماية للطبقات الأولى بالرعاية، وإقرار حزم الحماية الاجتماعية لمساندة المواطنين ومجابهة الموجة التضخمية التي يشهدها العالم نتيجة للأزمات الدولية الراهنة
- تحقيق تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين وعدالة التوزيع بين جميع فئات المجتمع بمراعاة التوزيع العادل لاعتمادات الموازنة بشكل يراعي الاستجابة لمتطلبات النمو والتنمية لكافة قطاعات المجتمع وفئاته ومناطقه الجغرافية.
- "وثيقة سياسة ملكية الدولة ودعم سياسات المنافسة"

- أسلوب إدارة حديث للأصول المملوكة للدولة والتخارج من الأنشطة غير الإستراتيجية
- تهدف وثيقة سياسة ملكية الدولة بتحديد إطار تنظيمي ومؤسسي واضح ينظم العلاقة ما بين القطاع الخاص والدولة، ويعمل على طمأنة المستثمر الداخلي أو الخارجي على استثماراته سواءً على المدى المتوسط أو البعيد.
- تتضمن الوثيقة السياسات والتدابير التي تتبنّاها الحكومة المصرية لتعزيز الحياد التنافسي ومنع الممارسات الاحتكارية.

- الاقتصاد الأخضر والطاقة النظيفة

- تطبيق آلية التسعير التلقائي للمنتجات البترولية.
- التوسع في توصيل الغاز الطبيعي للمنازل ووسائل المواصلات التي تعمل بالغاز الطبيعي.
- زيادة الاستثمارات بالموازنة الموجهة للاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة وخفض الانبعاثات الضارة بالبيئة.

أهم سياسات إصلاحات الإنفاق العام لموازنة ٢٥/٢٤

- استكمال تنفيذ الهيكل التنظيمي الجديد لوزارة المالية لتحسين كفاءة الإدارة المالية وجودة التقارير المالية من خلال آليات مركزية أكثر شمولا ومرونة وتأثيرا على تحسين حياة المواطنين.
- ربط الأداء المالي بالفني بما ينعكس في جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وذلك بالاعتماد على مسار وظيفي أكثر تطورا، وقدرة على تحقيق المستهدفات الاقتصادية والتنموية

- تحسين نظم إدارة المالية العامة من خلال إجراء تعديلات علي قانون المالية العامة الموحد واستخدام مؤشرات موازنة الحكومة العامة كمؤشرات رسمية للدولة المصرية.

- تطبيق (موازنة الحكومة العامة) وتشمل موازنات الجهاز الإدارى للدولة والمحليات والهيئات العامة الخدمية وموازنات الهيئات الاقتصادية، مما يساهم في تحقيق قراءة موضوعية أكثر شمولية تتضمن كامل إيرادات ومصروفات الدولة وهيئاتها العامة، مع وضع سقف قانونى ملزم لدين "الحكومة العامة".
- حساب مؤشرات المالية العامة للدولة على أساس إيرادات ومصروفات ودين الحكومة العامة وليس الموازنة العامة أعتباراً من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤.
- من المتوقع اجمالي ايرادات موازنة الحكومة العامة ٥,٢ تريليون واجمالي مصروفات الحكومة العامة ٦,٦ تريليون.
- إعداد الموازنة العامة للدولة وفقاً لإطار إقتصادى ومالى متوسط المدى بما يعزز تحقيق الإستدامة المالية.
- التحول التدريجي إلى أساس الاستحقاق بدلاً من الأساس النقدي في إدارة الموازنة العامة للدولة وترسيخ مفاهيم المحاسبة والمساءلة.
- تحديث نظم المحاسبة والتسجيل إلى تطبيق نظم GFSM ٢٠١٤.

- تعزيز إدارة المخاطر المالية

- وضع نظام شامل لتقييم واتخاذ القرارات شأن إصدار الضمانات الحكومية، وإنشاء وحدة لإدارة المخاطر المتعلقة بتغير أسعار السلع وتأثيرها على مستهدفات الموازنة، وإصدار تقرير سنوي لتقييم المخاطر المالية بشكل دوري.

ب. المحاور الرئيسية لسياسات إصلاح الإيرادات العامة بموازنة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥

من المتوقع أن تصل إجمالي الايرادات بمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٢،٦٢٥ مليار جنيه بمعدل نمو ٣٦%.

أهم أولويات إصلاحات الإيرادات لعام ٢٤/٢٥

تعبئة الإيرادات العامة

الضرائب

- رقمنة وميكنة عملية إدارة الضرائب لمكافحة التهرب الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية،
- إلغاء المعاملة التفضيلية الضريبية المقررة لجهات الدولة في الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية لضمان الحياد التنافسي،
- التعامل مع المتأخرات الضريبية المتنازل عليها،
- تحمل وزارة المالية الضريبة العقارية المستحقة على المصانع،
- اجراء تعديل على قانون الدخل.

الإيرادات غير الضريبية

تعديل القوانين واللوائح الخاصة بتحويل الفوائض من قبل كافة الجهات لضمان تحقيق حصيلة اضافية ونموها بشكل سنوي، والتزام كافة الجهات بتحويل مستحقات الخزانة وعدم استقطاع أية إيرادات، بل العمل على زيادتها وتنميتها لأن كل إيراد لا يدخل للخزانة العامة يتم اقتراضه بأسعار فائدة عالية وتتحمل الخزانة سداد أقساطه وفوائده.

حصيلة التخارج وبيع الاصول

استخدام حصيلة تقدر بنحو ٥٠% على الاقل من صفقة بيع الاصول والتخارج من قبل الدولة المصرية لخفض حجم المديونية الحكومية ومديونية اجهزة الموازنة العامة.

من أهم سياسات الإصلاحات الضريبية

من المتوقع أن تصل إجمالي الإيرادات الضريبية بمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٢،٠٢٢ مليار جنيه بمعدل نمو ٣٠%.

- تبسيط الإجراءات الضريبية وتسهيل الإجراءات على الشركات الملتزمة واستمرار جهود الميكنة ووضع منظومة جيدة لإدارة الضرائب للحد من التهرب الضريبي
- الاستمرار في توسيع القاعدة الضريبية من خلال زيادة معدلات الحصر والتركيز على ضم الاقتصاد غير الرسمي
- تقليص والحد من الإعفاءات الضريبية والجمركية بصدور القانون رقم ١٥٩ لعام ٢٠٢٣ لتحقيق العدالة والشفافية.
- إدارة الأصول والمخاطر (ميكنة ودمج منظومة الضرائب والضرائب العقارية والجمارك- سرعة رد الضريبة- إدارة مخاطر متطورة.
- تحديث وتطوير نظم المعلومات والميكنة الرقمية للربط بين المصالح الإيرادية، ونظم الفحص، والتحصيل الإلكتروني.
- تطبيق نظام ضريبي موحد لمصلحة الضرائب المصرية، حيث يتم تطبيق تدابير إعادة هندسة إجراءات العمل بمصلحة الضرائب المصرية (ضرائب الدخل والقيمة المضافة) بشكل مدمج وموحد وفقاً للمعايير الدولية.
- التأكد من سلامة وصحة تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة وتطبيق خصم الضرائب على المدخلات المباشرة وغير المباشرة في مراحل الإنتاج المختلفة.
- مكاتب تحصيل ضريبي متخصصة للتعامل مع كبار وصغار الممولين وبعض الأنشطة الأخرى كل على حده.

- الضرائب العقارية:

- تطوير منظومة الضرائب العقارية على المباني، من خلال تطوير نظم المعلومات والحصر والفحص والتعامل مع المواطنين،
- تحمل وزارة المالية الضريبة العقارية المستحقة على المصانع.

- الجمارك ومن أهمها:

- تكثيف جهود تيسر الإفراج الجمركي عن البضائع بالموانئ المصرية.
- استكمال منظومة النافذة الواحدة: وكذلك التطبيقات وقواعد البيانات بين الجمارك والجهات ذات الصلة.
- نظام الشباك الواحد الإلكتروني لتبسيط الإجراءات أمام المستوردين.
- تطبيق نظم إدارة المخاطر الجمركية.

من أهم سياسات الإصلاحات غير الضريبية

من المتوقع أن تصل إجمالي الإيرادات غير الضريبية بمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٦٠٠ مليار جنيه بمعدل نمو ٦٠%.

- استيداء حقوق الخزانة العامة من العوائد على الأصول المملوكة للدولة، ورفع كفاءة وأداء الهيئات الاقتصادية وقطاع الأعمال العام والإستمرار في إحكام الرقابة على الصناديق والحسابات الخاصة بما يضمن تنمية مواردها.
- تعظيم العائد على أصول الدولة من خلال تبنى سياسات اقتصادية سليمة مثل التسعير السليم الذى يغطى تكلفة إتاحة السلع والخدمات ومدخلات الإنتاج.
- التعامل مع التشابكات المالية بين جهات الدولة بشكل يضمن تحقيق تحسن تدريجي في الأوضاع المالية لأجهزة الدولة وتحسين الخدمات المقدمة، والتوسع في برامج المشاركة بين القطاع العام والخاص.
- تنمية وتنويع مصادر إيرادات الدولة تأكيداً على أن السياسة المالية غير قائمة على فرض أعباء جديدة على المواطنين.
- استمرار تنفيذ برنامج الطروحات لأصول الدولة وذلك ضمن برنامج زمنى لعدة سنوات يبدأ بالتركيز على البنوك والمؤسسات المالية والشركات العاملة في مجالات الطاقة والنقل والاتصالات، وهو البرنامج الذى سيساهم في تنشيط البورصة المصرية وزيادة الحوكمة والشفافية والإفصاح.

زيادة الشفافية المالية والضريبية

- تطبيق الإطار الموازني متوسط المدى لثلاث أعوام عند إعداد الموازنة العامة للدولة مما يزيد من الشفافية المالية.
- قيام مجلس الوزراء بالإعلان عن ونشر عقود التعاقدات الحكومية.
- نشر تقارير محدثة عن القطاعات والمستفيدين من الإعفاءات الضريبية لكافة القطاعات الاقتصادية ومنها المناطق الاقتصادية الخاصة وكذلك الشركات المملوكة للدولة والهيئات الاقتصادية.
- نشر تقارير المراجعة من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات متضمنةً تقارير مراجعة الوحدات الاقتصادية والشركات المملوكة للدولة.
- الإعلان الدورى عن النتائج المحققة لتنفيذ "إستراتيجية ملكية الدولة" وإدارة الأصول المملوكة للدولة من قبل صندوق مصر السيادي وعمليات الطرح بالبورصة المصرية أو البيع للمستثمرين من القطاع الخاص، واستحداث نظام مميكن لتسجيل الأصول المملوكة للدولة بشكل محدث دورياً.

خامساً: دين أجهزة الموازنة العامة عام ٢٥/٢٤

مكونات دين أجهزة الموازنة مشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٥/٢٠٢٤

وتستهدف السياسة المالية بمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٥/٢٠٢٤ تحقيق فائض أولى يصل إلى ٣,٥% من الناتج المحلى الإجمالي، ووضع العجز الكلى على مسار تنازلى قدره ٦% على المدي المتوسط، ووضع دين أجهزة الموازنة العامة في مسار نزولى ينخفض إلى نحو ٨٠% من الناتج المحلى بحلول يونيو ٢٠٢٧.

نصيب العجز المالي الكلى من الاحتياجات التمويلية بمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٥/٢٠٢٤

من المقدر أن تصل قيمة إجمالي العجز المالي الكلى خلال ٢٥/٢٤ الي ١٢٤٣ مليار جنيه.

من أهم سياسات إدارة الدين الحكومي وخدمته:

- وضع سقف ملزم للأعباء السنوية التي تؤثر علي المديونية لضمان الاتجاه النزولي لمديونية أجهزة الموازنة كنسبة من الناتج المحلي.
- العمل على خفض تكلفة واعباء خدمة الدين.
- متابعة وتحديث ونشر استراتيجية الدين سنويا والتي تستهدف خفض نسبة وخدمة الدين للناتج المحلي واطالة عمر الدين بما يساعد علي خفض جملة الاحتياجات التمويلية لأجهزة الموازنة.
- استمرار جهود تطوير سوق الأوراق المالية الحكومية لزيادة درجة المنافسة وجذب مزيد من المستثمرين من خلال تنويع مصادر التمويل والتوسع في ادراج الأوراق المالية الحكومية في المؤشرات المالية العالمية وهو ما سوف يساعد في النهاية في خفض تكلفة خدمة الدين.
- طرح مبادرة "تحالف تخفيف أعباء الديون من أجل التنمية المستدامة "لتعزيز الاستثمارات الصديقة للبيئة وتخفيض أعباء المديونية وخلق مسار جديد للمشاورات عند تقاطع الديون والمناخ والتنمية ومحاولة إيجاد آلية مقايضة الديون بالعمل المناخي.
- الاستمرار في إصدار أدوات دين جديدة ومتنوعة ذات تكلفة أقل بعملات مختلفة وفي أسواق مختلفة مثل شرق آسيا في اليابان والصين ولمستثمرين مختلفين مثل (الصكوك- سندات التنمية المستدامة- السندات الخضراء) لتمويل الاحتياجات التمويلية.

ملاحق

ملخص أهم الإصلاحات الهيكلية المالية في موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥
العمل على إطالة عمر الدين المحلى دون زيادة كبيرة في أعباء خدمة الدين (فاتورة مدفوعات الفوائد)
صدور اللائحة التنفيذية لقانون المالية العامة الموحد (تم فى مارس ٢٠٢٤).
استمرار تنفيذ توصيات ومقترحات وثيقة سياسية ملكية الدولة وخفض دور ومساهمة الدولة وجهاتها في النشاط الاقتصادي والعمل على اصدار التقارير الدورية لزيادة درجة الشفافية والافصاح لكافة الشركات المملوكة للدولة. كما أن هناك أهمية لضمان الحياد التنافسي.
إعادة النشر المنتظم للتقارير السنوية عن البيانات المالية للشركات المملوكة للدولة في مصر من قبل مجلس الوزراء الموقر.
تعديلات **قانون المالية العامة الموحد وإدخال مفهوم الحكومة العامة** والتي تحسب عليها مؤشرات المالية العامة حيث سيتم **توسيع تعريف الحكومة العامة تدريجياً لتشمل كافة الهيئات الاقتصادية** لضمان شمولية بيانات المالية العامة والعمل على تحسين الأوضاع المالية لتلك الهيئات من خلال اجراءات تصويبية حقيقية.
التعامل مع الأنشطة التي تتم خارج الموازنة العامة للدولة مثل استثمارات بعض الجهات التي لها موازنتها الخاصة مثل الهيئات الاقتصادية وشركات وكيانات الدولة مثل شركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام وغيرها من شركات كيانات الدولة من خلال:
وضع مستهدف استرشادي سنوي لإجمالي الاستثمارات العامة يتضمن كافة استثمارات أجهزة الموازنة والهيئات الاقتصادية والمشروعات القومية واستثمارات باقي الجهات الدولية لعام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بنحو لا يتعدى ١٠٠٠ مليار جنيه، حتى يكون هناك سقف ملزم لإجمالي مساهمة الدولة في مجال الاستثمار العام وبما يضمن زيادة نسبة الاستثمارات الخاصة لإجمالي الاستثمارات المنفذة ويدفع نحو طرح المزيد من المشروعات والمجالات للقطاع الخاص.
الانتهاء من دراسة بخصوص كافة الهيئات الاقتصادية القائمة وعددها ٥٩ هيئة، وعمل تصنيف قطاعي لجميع الهيئات وفقًا للمفاهيم والمبادئ الدولية وأفضل الممارسات.
وضع سقف قانوني على دين الحكومة العامة لا يمكن تجاوزه إلا بموافقة السيد رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس النواب.
إعداد تقرير النفقات الضريبية (Tax Expenditure Report)، يتضمن تفاصيل وتقديرات لنوع وقيمة الإعفاءات والحوافز الضريبية المتاحة. **استخدام حصيلة تقدر بنحو ٥٠% على الاقل من صفقة بيع الاصول والتخارج من قبل الدولة المصرية لخفض حجم المديونية الحكومية ومديونية اجهزة الموازنة العامة.**